



ارتفاع متوقع مع بدء العام الدراسي الجديد

بعدم من المواد غير الغذائية، معدل التضخم يرتفع على أساس سنوي وشهري: ارتفاع معدل التضخم العام في حضر الجمهورية وللشهر الثاني على التوالي إلى 4.5% في أكتوبر مقارنة بـ 3.7% في سبتمبر، وبالرغم من ذلك لا يزال معدل التضخم السنوي أدنى بكثير من النطاق المستهدف من قبل البنك المركزي المصري عند $9\% \pm 3\%$. على أساس شهري تسارع معدل التضخم وبشكل كبير إلى 1.8% مقارنة بـ 0.3% في سبتمبر، وذلك على خلفية التحسن في معنويات المستهلكين، بعدم من موسم العودة إلى الدراسة.

مني بدير

محلل اقتصادي أول

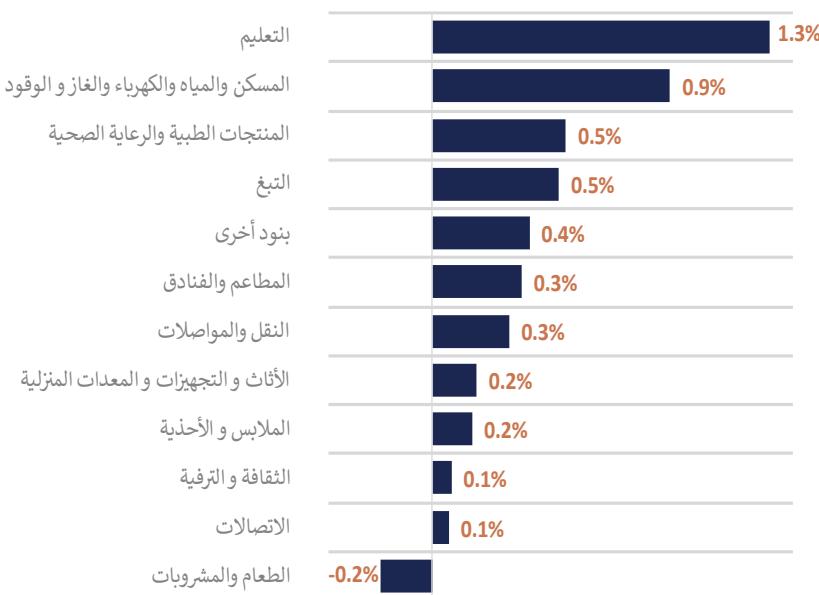
T +202 3300 5722

MBedeir@egy.primegroup.org

تراجع أسعار المواد الغذائية بوتيرة أبطأ، بينما غدت سلة المواد غير الغذائية قراءات التضخم: ظلت أسعار المواد الغذائية في اتجاه انكماشي على أساس سنوي للشهر الرابع على التوالي في أكتوبر، وإن انخفضت بوتيرة أبطأ (0.7%) مقابل 2.6% في سبتمبر. أدى هذا إلى خفض مساهمة سلة الأغذية والمشروبات في الرقم القياسي إلى 0.2% مقارنة بـ 0.85% في سبتمبر. وفي الوقت نفسه، كانت مساهمة المواد غير الغذائية ملحوظة، لا سيما بند التعليم، حيث ارتفعت مساهمتها في التضخم السنوي إلى 1.3% في أكتوبر مقارنة بـ 1.1% في سبتمبر. على أساس شهري، بعد خمسة أشهر من القراءات السلبية للتضخم في المواد الغذائية، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 0.06% مقارنة بـ 0.1% في سبتمبر. كانت أسعار المواد الغذائية مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع أسعار الخضروات (+6.34%) في أكتوبر مقارنة بـ 1.7% في سبتمبر) وبند الدواجن (+0.7% مقارنة بـ 1.5%). وفي الوقت نفسه، ارتفع التضخم في المواد غير الغذائية على أساس شهري إلى 3.1% من 0.4%، ويرجع ذلك أساساً إلى تسارع أسعار بند التعليم بنسبة 1.8% مقابل القراءة الثابتة في سبتمبر.

لا تزال هناك مساحة لخفض أسعار الفائدة، لكننا نرجح الإبقاء على الوضع الراهن: من المقرر أن تجتمع لجنة السياسة النقدية يوم الخميس، مع تسارع قراءات التضخم في الشهرين الماضيين، وإن كان لا يزال أدنى من المستهدف من البنك المركزي. وبالرغم من ذلك، تتوقع أن تُبقي لجنة السياسة النقدية أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية. من المرجح أن يعتمد قرار اللجنة على: (1) تقييم التأثير المالي الناجم عن الخفض الحاد في أسعار الفائدة على مدى الأشهر الستة الماضية، (2) موقف حذر من جانب البنك المركزي المصري الذي يفضل نهج الانتظار والتربق، خاصة مع حالة عدم اليقين على مستوى العالم والناتجة عن انتخابات الرئاسة الأمريكية وتأثير الموجة الثانية من جائحة كورونا، و(3) التأثير المحدود لخفض إضافي لسعر الفائدة على القطاعات التي لا تزال تتضرر بشدة من الاضطرابات التي أحدهاها الجائحة.

شكل 1: مساهمة بند التعليم أدت إلى ارتفاع التضخم السنوي



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث برايم.



برايم لتداول الأوراق المالية

شوك المراجي

العضو المنتدب

ت: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشماوي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

عمرو علاء

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAlaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

الفروع

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز

مصر الجديدة، القاهرة، مصر

ت: +202 2777 0600

ف: +202 2777 0604

الإسكندرية

7 شارع أبلرت الأول

سموحة، الإسكندرية، مصر

ت: +202 3300 8170

ف: +202 3305 4622

مدينة نصر

9 شارع البطراوى

مدينة نصر، القاهرة، مصر

ت: +202 3300 8160

ف: +202 3305 4622

إخلاء المسئولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية موقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ونشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أدلة مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات، ليس على الشركة مسؤولية ولا تلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير، النتائج المالية ليست بالضرورة ذات صلة بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فرضياتهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلاً للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أي مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو حفاظها، وموقفها وذمة العاملين بها والعاملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العمارات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لصالحهم أو نيابة عن الغير في أي وقت، لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينجم عن إتباع هذا التقرير، لأنها كانت وسيطة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية موقع متخصصة بها الشأن، وتفرض عد من الواقع والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يتعين هذا الإبراء، بأي حال من الحالات حداً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه الواقع أو القوانين، علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أيها من شركاتها قد تربطها أو بطيتها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.